جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

محور الإستثمار والدراسات الإقتصادية

أثر النظم المحاسبية ومفاهيم التدفقات النقدية المختلفة في تقييم أداء دراسات الجدوي الإستثمارية

ضمن متطلبات الحصول علي دبلوم التخطيط والتنمية الإقتصادية والإجتماعية

إعداد

الدارس/ مبارك عثمان طه الفكي

إشراف

د/ ياسر كمال

أستاذ الدراسات المحاسبية بالمعهد

يونيو 2006-2007

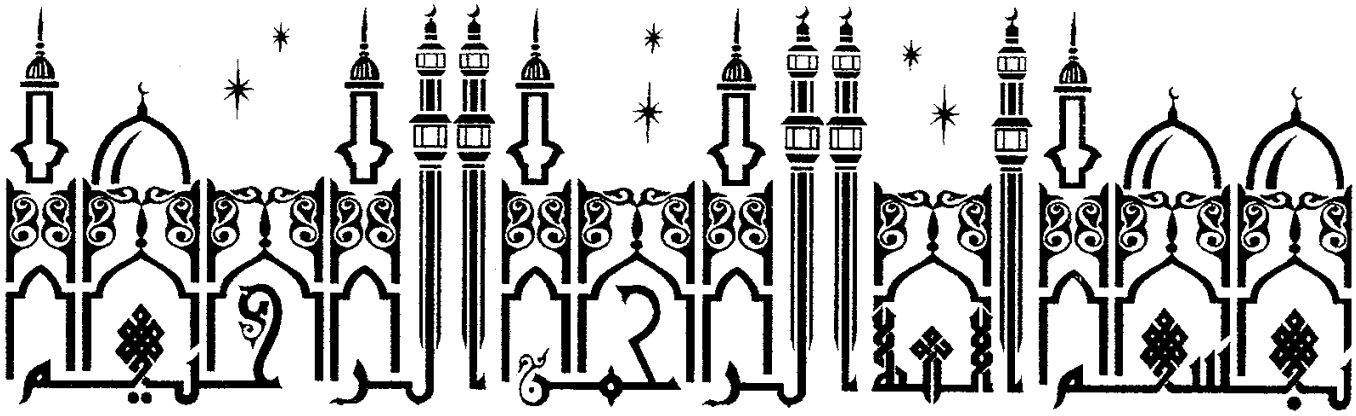
بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات البحث

بيان	رقم الصحفة
مقدمة البحث	أ
طبيعة المشكلة	ب
هدف البحث	جـ
منهج البحث	د
حدود البحث	د
التبويب العام للبحث	هـ
الفصل الأول	
تحليل البيانات المالية للمشروعات الإستثمارية	١
مقدمة	١
المبحث الأول :طبيعة القرارات الإستثمارية	٢
مفهوم الإستثمار	٢
أنواع القرارات الإستثمارية	٤
قرارات قبول أو رفض المشروعات	٤
تبويب المشروعات الإستثمارية	٥
المبحث الثاني : دراسات جدوى المشروعات	٩
مفهوم دراسات الجدوى	٩
مراحل إعداد دراسات الجدوى	١٠
ظهور الفكرة الإستثمارية	١٠
دراسة الجدوى المبدئية	١١
دراسة الجدوى التفصيلية	١١
تقييم المشروع	١٢
المبحث الثالث :تحليل بيانات دراسة الجدوى المالية	١٣
خصائص البيانات المالية	١٣
عنصر الوقت	١٤

فرص التحقق	١٤
وصف البيانات	١٥
وحدة القياس	١٥
خاصية البيانات	١٥
بيانات دراسة الجدوى المالية	١٦
تقدير الإيرادات المتوقعة	١٧
تقدير حجم الطلب	١٨
أسلوب خريطة الإنتشار	١٩
أسلوب مرونة الطلب	١٩
الإعتماد علي خبرة منذوبي البيع	٢٠
أسلوب الإختيار التسويقي	٢٠
تحليل السلاسل الزمنية	٢١
تحليل الإرتباط	٢٢
تسعير المنتجات	٢٣
سعر السوق	٢٣
التسعير علي أساس التكاليف	٢٤
تقدير تكاليف المشروع الإستثماري	٢٦
حصر التكاليف الإستثمارية	٢٦
تقدير التكاليف الإستثمارية	٢٨
تبويب عناصر التكاليف الإستثمارية	٣٥
تقدير تكاليف التشغيل	٣٩
تقدير العمر الإقتصادي للمشروع	٤٢
الخلاصة	٤٤

الفصل الثاني : التدفق النقدي المناسب للأغراض المختلفة	
مقدمة	٤٦
المبحث الأول : الدارسات السابقة	٤٧
المبحث الثاني :التدفق النقدي في المنشآت القائمة	٦٠
أهمية التدفق النقدي	٦٠
قوائم التدفق النقدي	٦٢
قائمة صافي التدفق النقدي	٦٣
قائمة تدفق الأموال	٦٥
قائمة التغير في رأس المال العامل	٦٧
المبحث الثاني :التدفق النقدي في مجال المشروعات الإستثمارية	
أهمية التدفق النقدي	٦٩
نماذج حساب التدفق النقدي	٧٣
صافي الربح مضافا إليه الإهلاك	٧٤
التغير في رأس المال العامل	٧٧
المدخلات والمخرجات النقدية	٧٩
تدفق الأموال	٩٢
الفصل الثالث : قياس التدفقات النقدية في ظل ظروف عدم التأكد أو المخاطرة	
المبحث الأول : ظروف تقدير التدفقات النقدية	١٠٣
ظروف التأكد	١٠٤
ظروف عدم التأكد والمخاطرة	١٠٤
المبحث الثاني أساليب معالجة عدم التأكد أو المخاطرة عند قياس التدفقات النقدية	
أسلوب تحليل الحساسية	١٠٧
أسلوب القيمة المتوقعة	١١٤
التوزيعات الإحتمالية	١١٩

الانحراف المعياري	١٢٠
معامل الاختلاف	١٢٣
معامل الارتباط	١٢٤
أسلوب المنفعة المتوقعة	١٢٦
شجرة القرارات	١٢٨
المبحث الثالث : المعايير الاقتصادية المستخدمة في تقييم دراسات الجدوي	
المعايير الاقتصادية المستخدمة في تقييم دراسات الجدوي	١٣٣
الخلاصة	١٥٥
الفصل الرابع : دراسة تحليلية للتدفقات النقدية في مجموعة من الدراسات التطبيقية	
مقدمة	١٥٧
دارسة عن مشروع *Kous pupl and paper Project*	١٦١
دراسة مشروع شركة تيسسين المصرية للمعدات	١٦٨
دارسة مشورع الشركة العربية المشتركة للاستثمار	١٧٤
دراسة مشروع شركة D.V.T مصر للمباني الجاهزة	١٨٢
دراسة مشروع المشروع الخامس : مصنع بلاط كايو كونتراكت	١٨٥
دارسة حالة تطبيقية علي مصنع الألبان	١٩١
خلاصة	٢٠٦
خلاصة وتوصيات البحث	٢٠٨
مراجع البحث	
المراجع العربية	٢١٤
المراجع الأجنبية	٢١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

من الخصائص الهامة التي تميز العصر الحالي ذلك الاتجاه المتزايد نحو ضخامة حجم الاستثمارات ، سواء التي تقوم بها الدولة في قطاع الخدمات أو تقوم بها الوحدات الإقتصادية في قطاع الأعمال العام والخاص .

ولا يخفي علي أحد أن ما للمشروعات الإستثمارية من أهمية سواء ،بالنسبة للاقتصاد القومي أو بالنسبة للوحدات الإقتصادية .

فعلي المستوي القومي نجد أن الإستثمار يعتبر المقوم الرئيسي في النمو الإقتصادي ، كما انه يلعب دوراً هاماً في التحكم في مستوي التوظف في الدولة ،وأن أي خطة تضعها الدولة سنوات قادمة ما هي إلا خطط إستثمارية ضخمة .

فإن نجاح الوحدات الإقتصادية مستقبلاً محكوم بمدي سلامة القرارات الإستثمارية ، باعتبارها من أهم القرارات الإدارية بما لها من تأثير واضح علي مستقبل منشآت العمال والوحدات الإقتصادية وتتطلب هذه القرارات عادة إنفاق مبالغ ضخمة في الوقت الحالي يصعب استردادها بصورة فورية دون أن يصاحب ذلك خسائر صريحة أو ضمنية ، كما أن ألآثار المترتبة عليها تنعكس علي نشاط المنشأة لفترة زمنية طويلة وهذه القرارات أيضاً يترتب تعديلها أو الرجوع فيها إذا ما تبين عدم سلامة القرارات المنشئة لما يعد تنفيذها .

يتطلب إتخاذ أي قرار استثماري مجموعة من الدراسات بشأن التعرف علي جدوى تنفيذ المشروع الإستثماري ،وبالتالي تعتبر دراسات الجدوى الإستثمارية هي الطريق أو الجسر الذي لابد من العبور به بشكل سليم حتى يُتسنّي اتخاذ القرار الإستثماري الملائم أو المحقق للأهداف المرجوة ،ويتناول بعض الكتاب استخدام المفاهيم المحاسبية المتعارف عليها وخاصة مفاهيم التدفقات النقدية كأساس لإعداد البيانات اللازمة لتقييم المشروعات الإستثمارية .

وتعتبر دراسة الجدوى من المجالات الفريدة التي تمثل تطوير للتكاليف والموازنات فضلاً عن تطوير أساليب المراجعة خاصة في مجال التنبؤات ، ولما كانت دراسة الجدوى هو مطلباً حيوياً للارتباط بالمشروعات الإستثمارية ذات الدلالة في خطة التنمية الإقتصادية

والقومية كما تستلزمه من إنفاق استثماري ضخم حيث تخدم في استخلاص مؤشرات لتقدير فرص نجاح المشروع تسويقياً وفنياً واقتصادياً ومالياً وقانونيا ً وتنظيمياً وتقدير امكانات ازدهار نشاط ورواج أعماله في المستقبل وصموده أمام التحديات فلابد لهذه الدراسة من تقييم المشروعات وما هي إلا طريقة منظمة لتحديد ما إذا كان المشروع موضوع الدراسة سوف يؤدي إلي تحقيق نفع من نوع ما أم لا ،بمعني أخر هو عملية اتخاذ قرار بطريقة علمية سليمة يتضمن كل الجوانب الرئيسية التي تمثل عملية تقييم المشروع في إعداد تقرير شامل لتصور كامل لما سيكون عليه المشروع موضوع الدراسة خلال الحياة الإنتاجية المتوقعة له .

ظلت المحاسبة قروناً طويلة لغة الأعمال والعنصر الرئيسي الفعال للمعلومات اللازمة للإدارة ،غير أن التوسع في استخدام الوسائل الحديثة خاصة الحاسبات الآلية قد أوجبت التطور في مجال المفاهيم المحاسبية المختلفة لأغراض استخدامها في إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الإستثمارية وعليه نخلص إلي أن من الطبيعي قبل اتخاذ قرار الإستثمار تحديد مدي صلاحية هذا الإستثمار ،وتتوقف سلامة القرارات الإستثمارية التي يتخذها المسئولون علي دراسة جدوى المشروع علي مدي توافر البيانات المحاسبية التي يتم تجميعها لإتخاذ هذه القرارات .

طبيعة المجال :

تعتبر القرارات الإستثمارية من أكثر القرارات الإدارية أهمية لما لها من تأثير واضح في المستقبل لمنشات الأعمال وتتضمن هذه القرارات عادة إنفاق مبالغ كبيرة وضخمة في الوقت الحالي يصعب استردادها بصورة فورية دون أن يصاحب ذلك خسائر أن هذه القرارات عادة تتخذ في ظروف تتراوح بين التأكد وعدم التأكد نظراً لصعوبة التنبؤ الدقيق بأحداث المستقبل خلال مدي زمني بعيد ، وللأسباب السابقة جميعاً يجب أن تحظي عليه اتخاذ القرارات الإستثمارية الإهتمام الكافي من جانب خبراء الإقتصاد والمحاسبة وتميزهم من القائمين باتخاذ القرارات الإستثمارية يحتاج عملية اتخاذ القرار الإستثماري/دراسة جدوى بشأن تنفيذ المشروع أم لا .

يتبنى الاتجاه السائد بين الكتاب باستخدام كل المفاهيم المحاسبية وبالأخص مفهوم التدفقات النقدية كأساس لإعداد البيانات اللازمة لتقييم المشروع الإستثماري ، إلا أن هذا المفهوم كثير نوعاً من الخلط والتضارب بسبب عدم اتفاق الكتاب علي مضمون ومعزي هذه المفاهيم فالملاحظ أن رجال الأعمال وخبراء الإقتصاد يستخدمون في تحليلاتهم المالية مفهوم التدفقات النقدية إلا أنهم يستخدمونها خارج نطاقها وبما يتفق مع مفاهيمهم الخاصة ، وقد يكون المقصود من المفاهيم المحاسبية والتدفق النقدي ، ويترتب علي ذلك ضرورة تحديد مفهوم واضح ودقيق يتضمن المحاسبة والتدفق النقدي ويعتمد عليه عند إعداد بيانات دراسة الجدوى المالية للمشروعات الإستثمارية ، وهذه الخطوة تعتبر الأساس لسلامة التحليلات التالية الخاصة بتقييم المشروع الإستثماري ، وإذا لم يتم قياس وتحديد سليم للتدفقات النقدية بطريقة واضحة ويسفر ذلك عن قرار إستثماري سليم مهما روعيت الدقة في تطبيق مؤشرات التقييم المختلفة ومن الملاحظ بصفة عامة أن جدول التدفقات النقدية المعدة دراسات الجدوى الإستثمارية يستخدم بذاته لدراسة المشروع من عدة زوايا ، لتقييم المشروع وحساب مؤشرات البرمجة أو تحليل السيولة المشروع والحقيقة أن التدفق النقدي لا يجب الاعتماد عليه كنمط واحد من التدفقات النقدية تتحقق عدة أهداف بل كل تيار هدف خاص به من التدفقات النقدية

وتعتمد تقديرات التدفقات النقدية علي مجموعة من العوامل والمؤشرات وعلي توقع ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية معينة وهذه الظروف تتعلق بالمستقبل فلذلك تكون عرضة للتغير المستمر .

ولذلك يحيط تقدير التدفقات النقدية قدراً من عدم التأكد والذي يجب أخذه في الحسبان عند قياس التدفقات النقدية .

الهدف الرئيسي :

يتمثل في مدي التأثير الذي تشمله النظم المحاسبية المختلفة ومفاهيم التدفقات النقدية في تقييم دراسات الجدوى الإستثمارية .

الأهداف الفرعية

١- إجراء دراسة تحليلية للمفاهيم التدفقات النقدية في كل من المنشأة القائمة والمشروعات الإستثمارية .

٢- تحديد مفهوم التدفق النقدي المناسب لغرض تحديد السيولة التي تتطلبها المشروع الإستثماري والذي يتضح بدراسة الجدوى .

٣- مدي تأثير مفاهيم التدفقات النقدية في تدعيم وصدق البيانات عن العوائد المتوقعة أو المستقبلية

٤- هل تعتبر مفاهيم التدفقات النقدية بمثابة العمود الفقري لأي دراسة جدوى استثمارية وبدونها لا يكن المشروع .

٥- هل يتم تقييم أداء المشروعات الإستثمارية وإعداد دراسات الجدوى علي مفاهيم التدفقات النقدية المختلفة .

منهج البحث :

أ- المحور الأول : دارسة نظرية يتناول فيها الباحث بالدارسة والتحليل أبعاد المفاهيم الخاصة بالتدفق النقدي لأغراض دراسات الجدوي .

ب- المحور الثاني : دراسة عملية تطبيقية ،

الغرض [illegible] تطبيق المفاهيم المختلفة للتدفق النقدي وذلك من الناحية العملية بما يمكن من ترشيد الدراسات الميدانية في مجال تقييم الإستثمارات ويتم من خلال تقييم وتحليل مجموعة من دراسات الجدوى المتخذه في الواقع العملي لبعض التطبيقات لأغراض التدريب لبعض المشروعات الإستثمارية .

حدود البحث :

١- تقتصر الدراسة علي تحليل المفاهيم الخاصة بالتدفقات النقدية في إعداد دراسات الجدوي وتقييم الإستثمار علي مستوي المشروعات الإستثمارية التي تهدف إلي الربحية الخاصة دون التطرق للدراسة إلي المستوي القومي .

٢- تتضمن الدراسة التطبيقية مجموعة من دراسات الجدوى الإستثمارية الجديدة لأغراض التدريب .

التبويب العام :

ينقسم البحث إلي أربعة فصول ، **يتناول الفصل الأول** منهجاً تحليلاً لدراسات الجدوى في ثلاثة مباحث تناولت طبيعة القرارات الإستثمارية ، ودراسات الجدوى للمشروعات الإستثمارية ،وتحليل بيانات دراسات الجدوى المالية

ويتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة كمبحث أول ودراسة التدفق النقدي المناسب لأغراضه المختلفة كمبحث ثاني ، أما المبحث الثالث فيتناول مفاهيم التدفق النقدي في مجال المشروعات الإستثمارية .

ويتناول الفصل الثالث كيفية قياس التدفقات النقدية في ظل ظروف عدم التأكد .يتعلق المبحث الأول بالظروف المختلفة التي تحيط بتقدير التدفقات النقدية،أما المبحث الثاني يتعلق بدراسة الأساليب معالجة عدم التأكد آو المخاطرة علي قياس التدفقات النقدية ،أما المبحث الثالث فيتحدث عن المعايير الإقتصادية لتقييم مشروعات الجدوي الإستثمارية .

وأخيراً **يتناول الفصل الرابع** دراسة تطبيقية لمجموعة من دراسات الجدوى للمشروعات الإستثمارية .